إقصاء الأرشيف وعلاقته بالبيئة

The delete of the archive and its relation to the environment

د. حسان مداسي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)،

hmadaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 تاريخ القبول: 2023/03/13تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تقوم العديد من المؤسسات مهما تنوعت طبيعة نشاطاتها بإقصاء وحذف الأرشيف بطرق غير ملائمة مثل الحرق أو الرمي في الطبيعة مما يؤثر سلبا على البيئة والمحيط، دون مراعاة للإجراءات القانونية المتضمنة في النصوص التنظيمية والمتعلقة بعمليات إقصاء الأرشيف، وقد يكون هذا التصرف صادر عن بعض الإداريين أو الأرشيفيين، وانطلاقا من هذه الإشكالية فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على الطرق غير الملائمة لحذف الأرشيف وتأثيراتها السلبية على البيئة والمحيط، ومن ثم توضيح الطرق الملائمة في إقصاء الأرشيف لحماية البيئة من كافة الأضرار الناجمة عن الطرق غير الملائمة؛ ليصل البحث إلى أن هناك عمليات إقصاء وحذف للأرشيف بطرق غير ملائمة والتي تؤثر سلبا على البيئة، فضلا عن تقديم مجموعة من التوصيات التي تساهم في التحكم في هذه الظاهرة أو الحد منها على الأقل، لا سيما تدعيم المنظومة القانونية بآليات الرقابة وترسيخ الثقافة البيئية في الوسط الإداري للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف؛ الإقصاء؛ البيئة؛ النصوص القانونية؛ الطرق المعيارية؛ الجزائر.

Abstract :

Many institutions, regardless of the nature of their activities, dispose of and dispose of archives inappropriately, for example by burning or throwing in nature, which negatively affects the environment, Without taking into account the legal procedures contained in the regulatory provisions relating to the disposal of archives, and this may be the behavior of some administrators or archivists, and based on this issue, the research aims to identify ways of disposing of archives and its negative effects on the environment, and then explain appropriate means to dispose of records to protect the environment from any damage caused by inappropriate manners; the research offers a set of recommendations that help to control or at least reduce this phenomenon, including the strengthening of the legal system of control mechanisms and the establishment of environmental culture in the administrative management of institutions.

Key words: *Archives; Disposal; Environment; Legal texts; Standardized methods; Algeria.*

مقدمة:

يعتبر الأرشيف مادة وثائقية ذات أهمية كبيرة في التسيير الإداري للمؤسسات مهما كانت طبيعة نشاطاتها، فضلا عن الأهمية العلمية والتاريخية التي تؤهله لأن يكون من أهم مصادر البحث العلمي، بالنظر لما يمتاز به من الأصالة والمصداقية. ولا يمكن الاستفادة من الأرشيف سواء كان لأغراض إدارية أو علمية دون أن يخضع للمعالجة الفنية، بدء بالدفع ومرورا بالتصنيف والترتيب والترميز والحفظ وإعداد وسائل البحث ووصولا إلى إتاحته للاطلاع.

ولعل إقصاء الوثائق الأرشيفية هو من أهم العمليات الفنية المرتبطة بمعالجة الأرشيف، على اعتبار أن النسبة الكبرى من الأرشيف الإداري تؤول إلى الحذف والإقصاء عند استنفاذ الأهمية الإدارية لهذه الوثائق، وغالبا ما تتم عملية إقصاء الأرشيف عن طريق الحرق، مما يؤثر سلبا على البيئة ويؤدي إلى العديد من الأضرار الإيكولوجية.

جاء بحثنا هذا في هذا السياق ليسلط الضوء على عملية إقصاء الوثائق الأرشيفية وتأثيرها على البيئة، والتطرق إلى مختلف الطرق المستخدمة في هذا المجال، ليوصي في الأخير باستخدام الطرق الأفضل في عملية الإقصاء للمحافظة على البيئة.

أ– الإشكالية:

إن إقصاء الأرشيف هو من أهم العمليات التي تقوم بها مصالح الأرشيف الإدارية، ويتم هذا بالاعتماد على جدول تسيير الوثائق الذي يحدد مدد حفظ الوثائق، سواء في المكاتب أو في مصالح الحفظ المؤقت، فضلا عن المصير النهائي للوثائق الأرشيفية إما إلى الحفظ النهائي أو الإقصاء. ولكن في كثير من الأحيان تقوم المؤسسات بحذف الأرشيف التي انتهت أهميته الإدارية ولا يحمل قيمة تاريخية بواسطة الحرق، مما يؤثر سلبا على البيئة، خاصة من حيث انتشار الغازات السامة في الهواء بالإضافة إلى تلوث التربة والمياه وغيرها.

من هذا المنطلق ندرك مدى تأثير حذف الأرشيف بهذه الطرق غير العلمية ولا القانونية على البيئة، خاصة في ظل نقص الوعي بهذا الموضوع على مستوى الإدارات في المؤسسات بمختلف أنواعها في العديد من الدول ومنها الجزائر، مما يتطلب بذل جهود على المستوى العلمي والقانوني والتنظيمي للحد من هذه الظاهرة السلبية من جهة، ولغرس الثقافة البيئية على مستوى إدارات المؤسسات من جهة أخرى.

فإلى أي مدى يؤثر إقصاء الأرشيف بالطرق غير الملائمة على البيئة ؟ وكيف يمكن التحكم في هذه الظاهرة السلبية ؟

ب– تساؤلات البحث:

انطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي الطرق الشائعة في حذف وإقصاء الأرشيف ؟

– فيما تتمثل التأثيرات السلبية لإقصاء الأرشيف بالطرق غير العلمية ولا القانونية على البيئة ؟

– ما هي الطرق المعيارية والمثالية لإقصاء وحذف الأرشيف ؟

– ما هي الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها للتحكم في هذه الظاهرة السلبية ؟

– هل للجهود المبذولة في مجال التحكم في هذه الظاهرة دور فيما يتعلق بترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة ؟

ج– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

– التعرف على الطرق والأساليب المستخدمة في حذف وإقصاء الأرشيف.

– الوقوف على تأثيرات استخدام الطرق غير الملائمة في حذف الأرشيف على البيئة.

– التعرف على كيفية معالجة هذه الظاهرة السلبية.

– المساهمة في تعزيز الثقافة البيئية خاصة في البيئة الإدارية بالمؤسسات مهما تنوعت نشاطاتها.

1– إقصاء الأرشيف:

هو عملية فنية يتم بموجبها استبعاد الوثائق التي لا تحمل أي قيمة إدارية ولا أرشيفية (علمية أو تاريخية)، وتتم عادة بعد القيام بتقييم الوثائق وتحديد أي منها فعلا قد استنفذت الأهمية الإدارية ولا تحوز على القيمة التاريخية وبالتالي تؤول إلى الحذف والاستبعاد، وهذا بناء على النصوص القانونية الخاصة بالأرشيف والتي تحدد مدد حفظ الوثائق وكذا المصير النهائي من خلال جداول تسيير الوثائق، وقد يكون كل جدول خاص بقطاع بعينه أو يكون مشترك بين مجموعة من القطاعات، وفي غياب جدول تسيير الأرشيف يضطر الأرشيفي إلى التعاون مع المصلحة المنتجة للوثائق لتحديد القيمة الإدارية، وإلى التعاون مع الأرشيف الوطني لتحديد القيمة التاريخية قبل اتخاذ أي قرار يؤدي إلى إتلاف أرشيف قد يكون قيما، أو الإبقاء على وثائق ليست لها أي أهمية تاريخية أو علمية.

وهو أيضا مجوعة من الإجراءات التنظيمية التي ترمي إلى حذف وإقصاء وثائق وملفات ضمن رصيد أرشيفي معين بحيث تكون هذه الوثائق قد استنفذت أهميتها الإدارية ولا تحمل قيمة تاريخية.(01)

وبالرغم من أن بعض الباحثين يشير إلى ضرورة أن يحدد التشريع الأرشيفي بعض العمليات الفنية مثل فرز الوثائق وإتلافها وتحويلها إلى مراكز الأرشيف فضلا عن عملية الاطلاع على الوثائق،(02) فهناك العديد من التشريعات قد تطرقت إلى هذه العمليات بما فيها إقصاء الأرشيف، فالقانون الجزائري رقم 88 – 09 في مادته الثامنة الفقرة 2 يضع الإطار القانوني لإقصاء الأرشيف حيث تنص أن " تكون الوثائق المخصصة للإقصاء وكيفيات الإقصاء محددة بالاشتراك مع الهيئة المعنية والمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني (03)."

وتحدد العديد من النصوص التنظيمية لا سيما المناشير التي تصدرها المديرية العامة للأرشيف الوطني الجزائري الإجراءات التفصيلية لعملية حذف الأرشيف، خاصة فيما يتعلق بتحديد الوثائق المعدة للحذف بدقة، وتكوين لجنة خاصة بالحذف بمقتضى قرار ولائي يضم العديد من الأعضاء من مختلف الهيئات الإدارية والأمنية، والتي تقوم بتحرير محضر إقصاء الأرشيف ممضي من كل أعضاء اللجنة، ويشترط تقديم قائمة للوثائق المتعين إقصائها في شكل جدول إلى المديرية العامة للأرشيف الوطني لأخذ الموافقة على عملية الإقصاء.

وتؤكد النصوص التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة على ضرورة التقيد بخطة حفظ الملفات بشأن تواريخ إتلاف الوثائق، حيث يتم تحيين هذه الخطة بشكل سنوي، مع أخذ الموافقة الكتابية للجنة إتلاف الوثائق، وينبغي التخلص من الوثائق المطلوب إتلافها باتخاذ اللازم لضمان سرية المعلومات والمحتويات، فضلا عن حفظ عينات من الوثائق المتلفة بمركز الأرشيف.(04)

كما أن التشريع الفرنسي يؤكد على ضرورة التدقيق في مدة الأهمية الإدارية للوثائق أو الملفات، وأنه لا ينبغي القيام بعمليات التقييم أو الإقصاء قبل نهاية الأهمية الإدارية لهذه الوثائق، ويشترط الحصول على تأشيرة مدير الأرشيف على مستوى المقاطعة للقيام بعملية الحذف، مع ضمان سرية المعلومات بحيث تصبح غير قابلة للقراءة أو الاسترجاع، وخاصة قبل وصولها إلى مرحلة إعادة التدوير من طرف مصانع الورق.(05) وتؤكد القواعد القانونية لإقصاء الأرشيف في فرنسا على إعداد جدول الإقصاء مؤشر عليه من طرف مديرية أرشيف المقاطعة، حيث يحتوي على الكمية، وصف الوثائق، التاريخ الأدنى والأقصى والملاحظات.(06)

والمعروف أن إقصاء الأرشيف يساهم في توفير أماكن جديدة للحفظ، خاصة أن مصالح ومراكز ومؤسسات الأرشيف تعاني من مشكل ضيق المكان، وبالتالي الاستفادة من

الأماكن الشاغرة التي تنتج جراء حذف وإقصاء الأرشيف، مع إعادة تنظيم الأرصدة الأرشيفية حتى تتحول الفراغات التي تنشأ في الوسط إلى نهاية الرصيد ككل من أجل فسح المجال أمام استقبال دفعات جديدة.

2– الطرق غير الملائمة لإقصاء الأرشيف وتأثيرها على البيئة:

تقوم بعض المؤسسات بإقصاء وحذف الوثائق الأرشيفية دون الرجوع إلى النصوص التنظيمية التي تحدد الإجراءات التي يجب التقيد بها لإقصاء الأرشيف، وقد يكون هذا بعلم مصلحة الأرشيف التابعة للمؤسسة أو دون علمها أو أن مصلحة الأرشيف غير موجودة أصلا، مما يطرح مشكل الالتزام بمدد حفظ الوثائق من جهة وتولي بعض الإداريين تحديد مصير الوثائق في نهاية العمر الأول من جهة ثانية، فضلا عن إقصاء مصالح الأرشيف لبعض الأرشيف الوسيط أي في نهاية العمر الثاني دون احترام الإجراءات القانونية التي ينبغي الالتزام بها للقيام بهذه العملية الهامة والمصيرية في حق وثائق وذاكرة المؤسسة خصوصا والدولة بشكل عام، وتتم عملية حذف الأرشيف غالبا بطرق غير ملائمة ومضرة خاصة بالنسبة للبيئة، ومن أهم الطرق غير الملائمة في إقصاء وحذف الأرشيف ما يلي:

أ– الحرق في الطبيعة: يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لأنها طريقة سهلة وغير مكلفة ويمكن القيام بها بواسطة مجموعة من عمال المؤسسة، سواء كان الأرشيف الموجه للحرق عبارة عن وثائق ورقية أو ميكروفيلم أو ميكروفيش أو وسائط إلكترونية قد تحوي معلومات سرية قد تضر بأمن المجتمع،(07) ولكن عملية حرق الأرشيف لها العديد من النتائج السلبية والأضرار على البيئة يمكن إجمالها فيما يلي:

– إحداث تلوث هوائي بسبب الغازات الكربونية المنبعثة من تلك الحرائق مثل ثاني أكسيد الكربون CO_2، مع العلم أن هناك العديد من المصادر التي ينبعث منها هذا الغاز مثل المصانع والمركبات وأدوات التدفئة وغيرها، وتتسبب زيادة تركيز هذا الغاز في الهواء إلى ارتفاع

درجة حرارة الأرض وبالتالي تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، وهذا ما يؤدي إلى ذوبان الجليد في المناطق القطبية وارتفاع مستوى المحيطات وحدوث العديد من الفيضانات واختلال كبير في النظام البيئي،(08) كما تتسبب عملية حرق الوثائق الأرشيفية خاصة إذا كانت المواد المحروقة من البلاستيك في انبعاث بعض الغازات السامة الأخرى مثل ثاني أكسيد الكبريت so_2، كبريتيد الهيدروجين h2s، وهذا يعني بالمحصلة إلحاق الضرر بالبيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء.(09)

– إمكانية انتشار الحريق في الأماكن المجاورة سواء كانت بنايات أو فضاءات عمومية أو خاصة أو حدائق أو غابات وغيرها، خاصة في حالة وجود الرياح التي تساهم بشكل كبير في انتشاره، وتصبح السيطرة على الحريق من الصعوبة بمكان، والمعروف أن الحريق يأتي على الأخضر واليابس، ويؤدي إلى أضرار كبيرة خاصة زوال الغطاء النباتي واختلال في عالم الحيوان فضلا عن أضراره على حياة الإنسان.

ب– الرمي في الطبيعة: يقوم بعض الإداريين أو الأرشيفيين بالتخلص من الوثائق الأرشيفية المعدة للحذف والإقصاء عن طريق رميها في الطبيعة، وهذا ما ينجر عنه تعفن هذه الوثائق عبر مرور الوقت، وتصبح حاملة لبعض الطفيليات والفيروسات التي قد تسبب أمراضا للكائنات الحية فضلا عن تلويث التربة، وممكن أن يصل هذا الضرر إلى المياه الصالحة للشرف مما يشكل خطرا كبيرا على الصحة البشرية والحيوانية، وهذا بدوره يؤدي إلى تشويه المناظر الطبيعية الخلابة وجمال المحيط، مما يؤثر على سمعة المؤسسة أو المدينة من حيث نظافة المحيط وسلامة البيئة من النفايات والملوثات، فضلا عن استباحة المعلومات السرية التي تحتوي عليها هذه الوثائق.

3– الطرق الملائمة لإقصاء الأرشيف:

ينص القانون الجزائري على أنه يمكن تطبيق منهجين أو طريقتين لحذف الأرشيف، الأولى عن طريق الحرق الكامل بإضرام نار مراقبة أو باستعمال فرن صناعي، والثانية تسليم الملفات القابلة للإقصاء إلى وحدات الورق المقوى والتغليف، وفي هذه الحالة تكون اللجنة الخاصة بحذف الأرشيف حاضرة خلال عملية تهيئة الوثائق للطحن،(10) وقد رأينا الأضرار المترتبة على عملية الحرق وبالتالي يمكن الإشارة إلى الطرق الملائمة لحذف الأرشيف التالية خاصة من حيث التأثير على البيئة والمحيط:

أ– الحرق في أفران خاصة: هناك عدة أنواع من أفران حرق المواد المراد التخلص منها خاصة من حيث الحجم وتقنيات المعالجة، وتصمم أفران الحرق في العادة لتوفير احتراق كامل الأكسدة في درجات حرارة تتراوح عموما من 850م° إلى 1200م°، ويمكن أن تشمل منشآت حرق المخلفات على الوظائف التالية: نقل المخلفات والتخزين والمعالجة المسبقة والحرق واستعادة الطاقة وتنظيف غاز المداخن ومعالجة المياه المستعملة، ويمكن استخدام الأفران الدوارة لضمان حرق كل الوثائق الأرشيفية أو الأفران الشبكية.(11)

ب– تقطيع وفرم الوثائق وتسليم الناتج إلى مصانع إعادة تدوير الورق: يعد تقطيع الوثائق وفرمها أسلوب يتناسب مع الوثائق السرية خاصة من حيث القضاء على كل البيانات والمعلومات التي تحتويها الوثائق، وتتم طريقة الفرم من خلال توفير آلات معدة لهذا الغرض، حيث تقوم بتقطيع الورق إلى شرائح أو قطع صغيرة كي تمحى بياناتها تماما. ومن الضروري التأكد من فرم الوثائق بحيث لا يمكن أن تلتئم مرة ثانية، فقد استطاع الإيرانيون عند اقتحامهم للسفارة الأمريكية أثناء الثورة الإيرانية سنة 1979م أن يعيدوا تكوين نسبة كبيرة من الوثائق التي وجدت بالسفارة، مما أتاح لهم استرجاع معلومات هامة، وقد قامت الحكومة الفدرالية في أمريكا على إثر هذه العملية بتغيير طرق حذف الوثائق السرية بحيث لا يمكن استرجاعها مرة أخرى.(12)

ومن الممكن تسليم ناتج عملية الفرم والتقطيع إلى مصانع إعادة تدوير الورق سواء مجانا أو بمقابل، أو أن تقوم هذه المصانع نفسها بعمليات تقطيع وطحن الوثائق، وبالتالي المساهمة في المحافظة على كميات كبيرة جدا من الأخشاب التي يوجه 40 % منها لإنتاج الورق، حيث يتم إتلاف حوالي 30 مليون هكتار من الأراضي الغابية لهذا الغرض، فضلا عن توفير المياه، فإنتاج الورق يستنزف الكثير من المياه، حيث يتطلب صناعة ورقة من حجم A4 حوالي 4 لترات من الماء لصناعة ورقة واحدة، وتوصي بعض المؤسسات والمبادرات العلمية المهتمة بمجال البيئة مثل مبادرة ناسا بالعربي بشراء الورق المعاد تدويره لتشجيع هذه الطرق الصديقة للبيئة في تصنيع الورق من خلال الحفاظ على المساحات الغابية وما تنشئه من توازن بيئي جد هام في كوكبنا الأرضي.(13)

4– نتائج البحث:

من خلال هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:

– إقصاء وحذف الأرشيف بالطرق غير الملائمة مثل الحرق والرمي في الطبيعة له آثار سلبية على البيئة، ويساهم بشكل كبير في تلوث الهواء والتربة والمياه، وبالتالي تضرر كل الكائنات الحية جراء هذا.

– اعتماد الطرق الملائمة في حذف وإقصاء الأرشيف له دور كبير في المحافظة على البيئة من خلال تشجيع صناعة إعادة تدوير الورق، وبالتالي توفير المساحات الغابية التي تتلف لاستخدامها في صناعة الورق لأول مرة فضلا عن توفير المياه.

– تناول هذا الموضوع كبحث علمي ونشره في المجلات العلمية فضلا عن التطرق إليه في الملتقيات الدولية والوطنية بمشاركة الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة من شأنه أن يعطي هذا الموضوع أهمية كبيرة، ويلفت الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بالمحافظة على البيئة في مجال المكتبات والأرشيف.

5– التوصيات:

من المهم تقديم بعض التوصيات التي يرجى من ورائها أن تساهم في وضع بعض الحلول لمشكلة إقصاء الأرشيف بطرق غير مناسبة وما يترتب عليه من تأثيرات سلبية على البيئة والمحيط، وفي هذا الصدد يمكن تقديم التوصيات التالية:

– تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بالأرشيف بهيئات رقابية تقوم بمراقبة عمليات إقصاء وحذف الأرشيف لتفادي عمليات الحرق العشوائية أو رمي الوثائق في الطبيعة، وينبغي التدخل عند مخالفة الإجراءات القانونية للحد من انتشار هذه التصرفات السلبية.

– نشر الثقافة البيئية في الأوساط الإدارية في المؤسسات من خلال المراسلات الإدارية أو نشر المذكرات المصلحية الموجهة لهذا الغرض، بالإضافة إلى الاتصال المباشر بين الهيئات الوصية على الأرشيف من جهة والإداريين والأرشيفيين من جهة ثانية للتأكيد على هذه المسألة الهامة، وفي هذا الصدد يمكن عقد اجتماعات منتظمة حسب القطاعات والمؤسسات.

– عقد المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية الخاصة بالمواضيع ذات الصلة بالبيئة ودعوة مسئولي المؤسسات والإداريين والأرشيفيين لتقريب المعلومة الخاصة بالبيئة من الوسط الإداري في المؤسسات.

– اهتمام المجلات التي تصدر عن المؤسسات المختلفة بموضوع المحافظة على البيئة من أجل نشر وترسيخ الثقافة البيئية بين كل العمال والموظفين في المؤسسات.

– استخدام المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لدعم هذه العملية ونشر الوعي بأهمية المحافظة على البيئة على نطاق واسع بين الإداريين والأرشيفيين ومسئولي المؤسسات.

خاتمة:

إن الاهتمام بإقصاء وحذف الأرشيف بالطرق الملائمة هو ضرورة لا يمكن تجاهلها في المدى المنظور، بالنظر لما تسببه الطرق غير الملائمة من ضرر كبير على البيئة والمحيط، وبالتالي فإن التأكيد على إدراج هذا الجانب في التشريعات والسياسات الأرشيفية هو أمر ضروري لا ينبغي تجاهله، وبالمقابل فإن على المؤسسات بشكل عام وكذا مراكز ومصالح الأرشيف أن تأخذ عمليات حذف وإقصاء الأرشيف بالطرق الملائمة بعين الاعتبار، وأن تبذل جهودا حثيثة للحد من ظاهرة حرق الوثائق أو رميها في الطبيعة، وعليها أن تدرك حجم الضرر البيئي الذي يترتب على هذه السلوكيات غير السليمة، وبالمحصلة فإن تضافر جهود كل المعنيين يعني تحكم أفضل في هذه الظاهرة السلبية، وتهيئة شروط أنجع للتنمية المستدامة مع المحافظة علي البيئة والمحيط.

قائمة المصادر والمراجع:

01- Direction des archives de France. Dictionnaire de terminologie archivistique.[en ligne].jour de visite : 10.05.2018.disponible sur :

https://francearchives.fr/file/4f717e37a1befe4b17f58633cbc6bcf54f8199b4/dictionnaire-de-terminologie-archivistique.pdf

02- الفخفاخ،المنصف.التشريعات الأرشيفية.مجلة الوثائق العربية.الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف.ع.15.المطبعة الرسمية،1990.ص.16 - 24

03- قانون 88 – 09 المؤرخ في 26 يناير 1988م المتعلق بالأرشيف الوطني.الجريدة الرسمية الجزائرية.ع.4.ص.59

04- اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2008م بشأن المركز الوطني للوثائق والبحوث بدولة الإمارات العربية المتحدة.أبو ظبي:المركز الوطني للوثائق والبحوث،2008.ص39 - 40

05- Correspondance du directeur général des collectivités territoriales des archives de France à des préfets des régions et des départements. [en ligne].jour de visite : 10.05.2018.disponible sur :

https://francearchives.fr/fr/file/8229105e7fca3fec9580af165e8de5468076601d/DPACI_RES_2009_018_maj_20170822.pdf

06- Service des archives de TARN-ET-GARONNE. Procédure d'élimination d'archives.[en ligne].jour de visite : 10.05.2018.disponible sur :

http://www.archives82.fr/fileadmin/mediatheque/archives-departementales/documents/Gerer_archives/25012016-ad82-elimination_procedure.pdf

07- الشريف،أشرف عبد المحسن.تقييم الوثائق:المعايير والإجراءات.القاهرة:دار الثقافة العلمية،2002.ص.196.

08- ابراهيم،ثابت عبد المنعم.الآثار البيئية لمشكلة التخلص من النفايات بالحرق.مجلة أسيوط للدراسات البيئية.ع.36، 2012.ص.28 - 31

09- قاسم،منى.التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية.القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2000.ص.48 - 49

10- منشور رقم 94 – 06 المؤرخ في 26 سبتمبر 1994م الخاص بحذف بعض أنواع أصناف الأرشيف الولائي.مدونة النصوص التنظيمية 1990-2010.الجزائر:الأرشيف الوطني،2011.ص.28.

11- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.التوجيهات بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.[على الخط المباشر].زيارة يوم:2018.05.16.متاح على:

http://www.mercuryconvention.org/Portals/11/documents/forms%20and%20guidance/Arabic/BATBEP_introduction.pdf

12- تاقة،مليكة.مناجمنت أرشيف التأمينات الاجتماعية لوكالة وهران:إشكالية الإتلاف.رسالة ماجستير:علم المكتبات والعلوم الوثائقية:جامعة السانيا وهران،2012.ص.96.

13- ناسا بالعربي.الحفاظ على البيئة عبر إعادة التدوير الجزء الثالث:الورق.[على الخط المباشر].زيارة يوم:2018.05.16.متاح على:

https://nasainarabic.net/main/articles/view/environmental-impact-of-paper-production